**نحو الأفق العربي ٢٠٣٠: تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني المتكامل في المنطقة العربية**
**اجتماع إقليمي عن بُعد حول "الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في المنطقة العربية"**
**بيروت، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠**

## تقرير الاجتماع

### القسم الأول: الافتتاحية

رحب السيد محمد المختار محمد الحسن، رئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، بالحضور وأثنى على تعاونهم في ظل الظروف الإقليمية والتحديات الوطنية الصعبة نتيجة جائحة فيروس كوفيد-١٩. ومن ثمة تحدث عن المسار البحثي المتعلق بالإطار التشريعي لبيئة الأعمال في المطقة العربية الذي عملت الإسكوا على تطويره مع الدول الأعضاء. أكد أن الإصلاح القانوني لا يقتصر فقط على إنتاج التشريعات فحسب بل يتطلب ضمان فهمها وتطبيقها وادماجها بصورة جيدة بالإطار القانوني الشامل وفي الخطط الوطنية التابعة لكل دولة. كما ذكر أن الاسكوا عملت على تقييم التشريعات والقوانين والاتفاقيات الإقليمية والدولية فيما يتعلق ببيئة الأعمال والاقتصاد ضمن أربعة مواضيع رئيسية هي: المنافسة ومكافحة الفساد وحماية المستهلك والاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك بهدف فهم وتحليل البيئة التنظيمية الحالية لمناخ الأعمال في المنطقة العربية كجزء من هدف أكبر لدعم البلدان الأعضاء في التخطيط الوطني.

ثم تطرق الى أبرز أهداف الاجتماع والذي يتمثل أولاً في عرض نتائج البحث وتحليل القوانين والتشريعات الوطنية في بيئة الأعمال وثانياً عرض مجموعة البيانات المتوفرة حول المناخ التنظيمي الحالي لبيئة الأعمال وثالثاً مناقشة بحث الإسكوا وتقييمه مع تحديد نقاط القوة والتحديات في الآليات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية المعمول بها في الدول العربية وأخيراً تقديم الملاحظات واستخلاص التوصيات اللازمة.

كما بدورها رحبت السيدة نتالي خالد بالحضور شاكرة تعاونهم مع خبراء الاسكوا ومؤكدة على ضرورة التواصل المستمر من أجل تحقيق الأهداف. عرضت جدول أعمال الاجتماع بشكل مفصل وطلبت من المشاركين تقديم أنفسهم حيث شارك سبعة عشرة مشارك\اة موزعين بين نقاط الاتصال للمشروع وممثلي الإدارات والوكالات الرسمية في الدول العربية.

قدمت السيدة نتالي خالد أهداف البحث والذي يكمن بتزويد الدول العربية أولا بتقييم وتحليل للتشريعات الحالية في كل دولة لبيئة الأعمال وثانياً بالمعايير وأفضل الممارسات الدولية والإقليمية وثالثاً باستخلاص التحديات والتوصيات الرئيسية لكل دولة ورابعاً بإنتاج بوابة الكرتونية تفاعلية خاصة بالأطر التنظيمية في المنطقة العربية.
ثم قدمت الخطوات التي اعتمدت لتنفيذ المشروع والتي تشمل مراجعة مخزون اللوائح، وتطوير بوابة الكرتونية تفاعلية تتضمن التشريعات واللوائح الخاصة بكل بلد، وضع معايير التقييم استناداً الى أفضل الممارسات، ورسم خريطة للإطار التنظيمي الحالي لكل دولة، وتنسيق وتثبيت النتائج مع الخبراء والمسؤولين الحكوميين. كما ركزت على ان النتائج هي أولية نظمت حسب التصنيف الإقليمي الفرعي للدول العربية مع المحافظة على سرية النتائج التابعة للبلدان العربية وانه سيتم مشاركة النتائج المحلية مع كل دولة على حدة والعمل معاً لاستكمال الدراسة.

كما عرضت السيدة نتالي خالد منهجية العمل التي اعتمدت بداية على تطوير مجموعة من المعايير الدولية والعالمية وثم تحويلها الى صيغة أسئلة لتحديد نسبة امتثال كل دولة عربية لهذه المعايير. صنفت الإسكوا القوانيين التابعة لبيئة الأعمال المراد دراستها الى أربعة عناوين وموضوعات رئيسية التي يجب النظر إليها في البلد لتمكين عملية فتح وإدارة الأعمال

التجارية بطريقة سهلة وسلسة وهي المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر ومكافحة الفساد وحماية المستهلك. وشددت السيدة نتالي على أن الدراسة تشمل ٢٢ دولة عربية وتكمن اهميتها في السماح للباحث بتحديد الثغرات الموجودة بالتشريعات الحالية بغية تصميم اصلاحات تشريعية لازمة للدول. تم تصميم ١٦٢ سؤال او معيار للإجابة عنهم واستكمال مصفوفة العمل.

ثم شرحت السيدة نتالي خالد محتوى المنهجية المعتمدة التي تضمنت إجراء مراجعة شاملة للأدبيات التي تجمع المعلومات المتاحة من الوزارات ذات الصلة ووكالات التنمية الدولية والمؤسسات الأكاديمية لكل موضوع ولكل دولة على حدة. وقد تم وضع مؤشرات رئيسية للإطار التشريعي على أساس المعايير الدولية. وقام الخبراء بإجراء مقابلات معمقة رئيسية (KIIs)مع المسؤولين والإداريين وأصحاب المصلحة المعنيين من كل بلد. بالإضافة الى تجميع مستودع للقوانين واللوائح والسياسات الرئيسية لاستخدامها في التقييم. وقد صنفت مجمل المكونات إلى أربعة مواضيع، كل منها يتعلق بأحد المجالات الأربعة للتشريعات قيد الدراسة.

**القسم الثاني: نتائج تحليل القوانين والتشريعات الوطنية والفرعية في المنطقة العربية**

قام خبراء الاسكوا بتقديم نتائج الدراسة الاولية، في البداية عرض السيد نزار غانم، مدير البحوث في شركة تراينغل، قيود البحث التي تمثلت بالقيود الجغرافية والميدانية التي خلفتها انتشار جائحة وباء كوفيد-١٩، اضافة الى الوقت الضائع وبعض القيود المنهجية المعتمدة على المراجعة الأدبية. وعرض بعض البيانات التي تظهر طريقة الوصول الى النتائج والالية المتبعة مع تقييم للدول العربية. نوه ايضاً الى انه لا يوجد تنسيق او توحيد اقليمي للقوانين وذلك نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية. فدول مجلس التعاون الخليجي سجلت درجات عالية في أغلب الفئات، دول المشرق العربي تلبي طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأقل البلدان نموا لديها ثغرة كبيرة في مجال حماية المستهلك. كما ركز على اهمية آليات التنفيذ لكونها الثغرة الرئيسية في الأطر التشريعية للبيئة التجارية.

بالإضافة الى ذلك عرض السيد نزار المنافسة وعرض بعض النتائج التي تظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نتائج عالية بما يتعلق بالإطار القانوني للمنافسة، وتتبعها دول المغرب العربي. وتصدرت موريتانيا والمغرب الإقليم بما يتعلق بإصلاحات المنافسة. وتبين من خلال البحث ان معظم الدول العربية تفتقر لاستقلالية الهيئات الناظرة بتطبيق المنافسة وكل القوانين تتضمن تجريماً وملاحقة لمن يخالف القوانين لمنع الاحتكارات وتطبيق المنافسة. وكذلك تقيد معظم الدول العربية قوانين المنافسة باستثناءات القطاعات الحكومية.

بعدها عرضت السيدة زينة جابر بعض النتائج الاولية الخاصة بمكافحة الفساد ذاكرة أن الخليج يعد الأكثر تطوراً تشريعياً بالاستناد الى القوانين والتعريفات والمؤسسات الناظمة. ان كافة الدول العربية تتمتع بهيئات خاصة وآليات تجريمية لمكافحة الفساد في القطاع العام الا أن تشريعات بعض الدول تتضمن استثناءات وحصانات. ان قوانين الوصول الى المعلومات موجودة بمعظم التشريعات العربية ولكن تبقى العبرة بالتنفيذ. كما قدمت موضوع الاستثمار الاجنبي فقد تم دراسة قوانين تنظيم المصارف وسياسات الاقتصاد الكلي بالاضافة الى برامج الحوافز والمعاهدات الثنائية. واخيراً، تحدثت عن موضوع حماية المستهلك الذي يشمل تنظيمات السلامة البدنية وحماية المصالح الاقتصادية، وتدابير تمكين المستهلكين من الحصول على التعويضات وتعزيز الاستهلاك المستدام.

**القسم الثالث: التوصيات والخطوات التالية**

قدم السيد نزار غانم بعض التوصيات الأولية التي تتضمن:

- التركيز على تحسين وتقوية آليات التنفيذ، والتوحيد القياسي للدول المجاورة قد يتيح المزيد من الفرص والخطوات العملية ذات الكفاءة للتحسين والتوفيق مع مشاركة المعرفة الحاصلة على نطاق شبه إقليمي.
- الدفع لتحسين الوعي والمشاركة العامة في تطوير وتطبيق امكانية الوصول للقوانين.
- انشاء وتوطيد رؤية استراتيجية شاملة.
- التركيز على الاطر التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد وعدها بمثابة ركن الأساس لخلق آثار متتالية في التشريعات الأخرى.
- تطوير مجال حماية المستهلك.

ثم عادت واكدت السيدة نتالي خالد ان النتائج هي أولية وستبقى سرية وان العمل لإتمام هذا البحث مستمر طالبة التعاون الفعال. كما ركزت على ان الدراسة تسمح باستخلاص نقاط الضعف والقوة في التشريعات التنظيمية لكل دولة مما يسمح للدول وللباحثين دراسة موضوع معين بطريقة سهلة وسلسة. ثم فتحت المجال أمام المشاركين الى طرح الأسئلة.

استهل السيد حسن ابو عبد المجيد، نائب الرئيس في مجلس المنافسة في المغرب، مداخلته بالتعليق على عدم طرح عليه أسئلة حول تحفيزات الاستثمار الاجنبي من قبل السيدة زينة. ثم ركز على الجانب المتعلق بالتعريفات الخاصة بالنصوص القانونية، كونه استاذ جامعي في مادة علم صياغة النصوص القانونية، فقد ذكر ان هناك مدرستين وهما المدرسة الفرنسية التي لا تعير اهتماماً كبيرا للتعريفات ولا تجعلها تتصدر القوانين، اما المدرسة الثانية تبدأ في التعريفات في مقدمة النصوص القانونية. كما قدم بعض التوصيات المتعلقة بفهم القوانين على انه يجب كتابتها بطريقة واضحة وتكثيف الجهود للكتابة بلغة يفهما الآخر كما يجب تفادي اخطاء الترجمة في حال كان النص الاصلي او النص المستمد منه مكتوب بلغة اجنبية لأنه يمكن في بعض الأحيان ان يتغير المعنى، وذكر ايضاً ان هناك مجهود آخر يعود الى جهة دراسة تأثير النص القانوني.

استهل الدكتور محمد عبد الرحمن بوزنر، نائب المدير العام في هيئة مكافحة الفساد في الكويت مداخلته بتقديم الشكر للاسكوا بشكل عام ولفريق عمل المشروع بشكل خاص، وأثنى على أن الجهود المبنية في هذا الإطار توحي بأن الوطن العربي مقبل على تغير واضح في مجال التشريعات. ثم علق على جانب مكافحة الفساد بأن الاسئلة التي وجهت اليه خلال المقابلة كانت تقتصر فقط على التركيز على دور الهيئات ومكافحة الفساد باعتبار انها أحد القوانين المستحدثة على مستوى الوطن العربي. كما قدم بعض الملاحظات المتعلقة بنتائج البحث من حيث كيفية تم الوصول الى بعض المعلومات كعدم وجود تعريف واضح للشفافية ذاكراً انه كان ضروري ان يكون هناك تعريف من ضمن قوانين النزاهة ومكافحة الفساد حتى يمكن تقديم اي تشريعات أو اقتراحات او تغيير للقانون. كما علق أيضاً على ما ذكر فيما يتعلق بأن أغلب التشريعات لا يعطي الصلاحيات الكافية لهيئات مكافحة الفساد لمراقبة مدى تطبيق معايير المشتريات العامة مقدماً مثل ان طالما دولة الكويت قامت بفتح الباب لتلقي تبليغ بما يتعلق بجرائم حماية المال العام يؤكد وجود راسخ لهيئة مكافحة الفساد في تطبيق معايير المناقصات العامة، إذاً فهناك تدخل واضح لتلك الهيئات بمراقبة المناقصات من ضمنها المناقصات العسكرية. واخيراً، أكد على ضرورة أخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار واستكمال هذا البحث نظرا لمدى أهميته.

أجرى السيد سيد شرف الموسوي، رئيس الشفافية في مملكة البحرين، مداخلة شاكراً فيها الاسكوا على هذا البحث القيم متوقعاً ان يساهم في رفع مستوى التشريعات في الوطن العربي. ثم قدم بعض الملاحظات مصححاً بعض المعلومات التي وردت في البحث. اولاً، أكد ان ليس جميع الدول العربية لديها هيئات لمكافحة الفساد بل بعضها. ثانياً، ذكر أن ليس جميع الدول العربية لديها قوانين حق الحصول على المعلومات معللاً أن فقط تونس والمغرب ولبنان والأردن لديهم هذا القانون، اليمن والسودان لديهم قوانين مجمدة، أما بقية الدول العربية لا تحظى قوانين حق الحصول على المعلومات بأي اهتمام. ثالثاً، ليس جميع الدول العربية لديها استراتيجيات لمكافحة الفساد وفي حال كان لديها استراتيجيات فهم بحاجة الى تطوير. اخيراً، تمنى أن تتضمن التوصيات وجود قانون حق الحصول على المعلومات وقانون حماية الشهود والمبلغين، وطلب الحصول على النتائج والنسخة النهائية من تقرير البحث.

تدخلت السيدة زينة موضحة ما ورد خلال العرض حول أن جميع الدول العربية لديها قوانين متعلقة بمكافحة الفساد ولكن ليس لديها هيئات لمكافحة الفساد. كما طلبت من المتحدثين تزويد فريق العمل بجميع البيانات والمعلومات التي يمكن أن تفيد البحث.

من ثمة علقت السيدة فتحية حمد، النائب الثاني للرئيس في تونس، شاكرة القيمين على البحث ومثنية على دوره مستقبلاً في المساعدة في تسهيل العمل. ثم أكدت على امكانية تزويد فريق العمل بمعلومات قيمة وسألت عن منهجية البحث واذا ما كانت النتائج نهائية.

ردت السيدة زينة مؤكدة أن النتائج هي أولية وعاود السيد نزار شرح منهجية البحث التي اعتمدت على مجموعة اسئلة وعدد كبير من المقابلات كما ذكر ان البحث هو في طور العمل وبحاجة الى تطوير وان النتائج لم تنشر الا بعد موافقة كل دولة على حدة.

قام السيد محمود عطايا، مكتب رئيس الوزراء في فلسطين، بشكر الاسكوا والباحثين على تقديم دراسة مهمة وثم علق على منهجية البحث واعتماد نعم/كلا في الاجوبة معتبراً انه يمكن ان يكون هناك قانون غير موجود في دولة محددة لكنه مطروح وقيد الدراسة. وأكد على ان الدراسة تحتاج الى تعمق أكثر لإعطاء كل دولة حقها في التحليل ولتكون بمثابة نقطة بداية للتطوير والإصلاح. كما نوه على جهوزيتهم للمساعدة في هذا الإطار.

أشاد السيد محمد أحمد الحوري، وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، بالجهد الذي قام به فريق العمل واثنى على ان المنهجية المعتمدة هي سليمة لكنه اقترح تطوير الدراسة من حيث تقييم جوانب التنفيذ ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

أكد الدكتور عابد فضيلة، استاذ في كلية الإقتصاد في جامعة دمشق، على أهمية تحسين آليات التنفيذ وسأل عن امكانية تطوير معايير لقياس مدى تطبيق التشريعات الموجودة. كما وضح ان الفساد لا يقتصر فقط على الفساد المادي المعروف بالرشوة المادية بل هناك فساد غير مادي يتمثل بأوجه مختلفة كالجهل وغيره. كما علق على المناقصات وقال ان هناك دور للجهات الرقابية في نجاح او فشل تطبيق التشريعات. أما فيما يخص حماية المستهلك، أكد أن ما يهم المستهلك أكثر من وجود قوانين هو توعيته ليحمي نفسه بنفسه.

أثنى السيد سعيد ياسين موسى، مجلس مكافحة الفساد في العراق، على اهمية الموضوع وأكد ان لا وجود لقانون الاطلاع على المعلومات في العراق. اقترح أيضا تقديم نسحة نموزجية عن عقود المناقصات وآلية استدراجها. ولفت الانتباه الى أن العراق تحتاج الى تطوير القطاع الخاص بشكل فعال.

أخيراً، سأل السيد اياد سعد، ممثل وزارة التجارة في الكويت، عن الاساس الذي استند عليه لتعميم ضرورة تخفيف رساميل البنوك والاستثمار الأجنبي في قطاع البنوك.

رد السيد نزار غانم على ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في قطاع البنوك ان المقصود هو تقيد حركة الرساميل من والى الدول العربية ليس تخفيف رساميل البنوك.

في نهاية الاجتماع لخصت السيدة ناتالي الخطوات المقبلة ذاكرة انه سيتم مشاركة نتائج كل دولة على حدة للتأكيد وللموافقة عليها، كما سيتابع الباحثون المقابلات مع المسؤولين الحكوميين وطلبت من الدول تزويد الباحثون بالبيانات أو الوثائق التي تساهم في انجاز الدراسة. أكدت أيضاً على تنسيق اجتماعات إقليمية ومحلية فيما بعد لتقديم النتائج النهائية ولعرض المنصة الالكترونية. واخيراً، لفتت الانتباه الى انه سيتم اعتماد آلية لتحديث المعلومات بشكل دوري أو عند الحاجة.

**الملحق ١: جدول الأعمال**

ستقوم الإسكوا بتنظيم اجتماع إقليمي عن بُعد للتدريب حول "الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في المنطقة العربية" ضمن أعمال مشروع حساب التنمية "نحو الأفق العربي ٢٠٣٠: تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني المتكامل في المنطقة العربية".

إن الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم التخطيط الوطني الإنمائي في المنطقة العربية ومساعدة البلدان الأعضاء في التخفيف من التحديات التي تواجه عملية التخطيط الإنمائي المتكامل. بهدف التأكيد على التنفيذ الناجح للأهداف والغايات الوطنية والاستراتيجية، تحتاج الدول إلى ضمان ليس فقط سهولة تنفيذ الأهداف ولكن أيضًا مواءمة الأحكام النسبية للتشريعات والقوانين الوطنية مثل تشريعات بيئة الأعمال مع خطط وبرامج التنمية الوطنية.

لهذا الغرض، عملت الإسكوا على استكمال مسار بحثي مع الدول الأعضاء لتقييم التشريعات والقوانين والاتفاقيات الإقليمية والدولية فيما يتعلق ببيئة الأعمال والاقتصاد والمتعلقة بأربعة مواضيع رئيسية: المنافسة ومكافحة الفساد وحماية المستهلك والاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تعزيز وإنشاء آليات أفضل لعمليات التخطيط الوطني.

لذلك سوف يرتكز هذا الاجتماع على مناقشة نتائج البحث والتقييم الذي أجرته الإسكوا حول للتشريعات والقوانين الوطنية وسوف يتم عرض مجموعة البيانات المتوفرة لدينا حول المناخ التنظيمي الحالي لبيئة الأعمال، ومن ثم سوف يتم عرض نتائج التقييم والتحليل الخاص بتلك للتشريعات. أن هذا التحليل سيساعد الإسكوا والدول الأعضاء على تطوير الآليات اللازمة لإصلاح اللوائح والتشريعات على المستوى الوطني لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وتعزيز التنفيذ الفعال للخطط الوطنية والتنموية.

الغرض المحدد من هذا الاجتماع هو:

- عرض ومناقشة بحث الإسكوا وتحديد نقاط القوة والتحديات في الآليات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية المعمول بها في الدول العربية بالإضافة الى تقديم الملاحظات واستخلاص التوصيات اللازمة.

**<u>البرنامج</u>**

---

الثلاثاء ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠

---

11:00 am – 01:00 pm

**القسم الأول: الافتتاحية**

- عرض أهداف الاجتماع والمشروع
- عرض لمحة عامة عن منهجية البحث والتحليل

المتحدث: خبراء الإسكوا

**القسم الثاني: نتائج تحليل القوانين والتشريعات الوطنية والفرعية في المنطقة العربية**

- لمحة عامة حول التشريعات والقوانين الوطنية الخاصة ببيئة الأعمال المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة وحماية المستهلك ومكافحة الفساد في المنطقة العربية.
- عرض قاعدة البيانات ونتائج التحليل والتقييم للتشريعات الحالية.

المتحدث: خبراء الإسكوا

**القسم الثالث: التوصيات والخطوات التالية**

- تقديم الملاحظات والأفكار واستخلاص التوصيات اللازمة
- تحديد الخطوات التالية للمضي قدما في هذا المشروع والدراسة
- الختام

المتحدث: خبراء الإسكوا والمشاركين

---

## الملحق ٢: قائمة المشاركين

| البلد | الإسم واللقب | | البريد الالكتروني |
|---|---|---|---|
| **نقاط الاتصال الوطنية للمشروع و وممثلي الإدارات والوكالات الرسمية في الدول العربية** | | | |
| **مملكة البحرين** | سيد شرف الموسوي | رئيس الشفافية | sharaf115@gmail.com |
| **الجمهورية التونسية** | رضا بن محمود | رئيس مجلس المنافسة | president@cct.gov.tn |
| | فتحية حمد | النائب الثاني للرئيس | vicepresident2@cct.gov.tn |
| | مجدي الظاهري | وزارة الشؤون الخارجية | - |
| **الجمهورية العربية السورية** | عابد فضيلة | استاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق | dr.af@windowslive.com |
| **جمهورية السودان** | محاسن علي يعقوب نزل | مدير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في وزارة الصناعة والتجارة | nozol3@hotmail.com |
| **جمهورية العراق** | سعيد ياسين موس | مجلس مكافحة الفساد | Saidmy04@yahoo.com |
| **سلطنة عمان** | طلال السعيدي | مجلس الأعلى للتخطيط | - |
| **دولة فلسطين** | محمود عطايا | مكتب رئيس الوزراء | mataya@pmo.pna.ps |
| | سهى عبد الرحمن | مجلس حماية المستهلك الفلسطيني | sohaa@met.gov.ps |
| **دولة قطر** | إبراهيم المهندي | وزارة التجارة والصناعة | ealmohannadi@moci.gov.qa |
| **دولة الكويت** | منى الرشيدي | مراقبة نفقات الاستثمار الحكومي | mona_alrashdy@gs-scpd.gov.kw |
| | اياد سعد | ممثل وزارة التجارة | aadallah@gmail.com |
| | محمد عبد الرحمن بوزنر | نائب المدير العام في هيئة مكافحة الفساد | m.buzubar@nazaha.gov.kw |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **جمهورية مصر العربية** | عليا خالد عفت | محلل سياسات في وحدة التنمية المستدامة | alia.khaled@mop.gov.eg |
| **المملكة المغربية** | حسن أبو عبد المجيد | نائب الرئيس مجلس المنافسة | anaboulmajid8@gmail.com |
| **الجمهورية اليمنية** | محمد أحمد الحوري | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | malhawri@gmail.com |
| **الاسكوا** | | | |
| | محمد المختار محمد الحسن | رئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك | elhacene@un.org |
| | نتالي خالد | مديرة المشروع ومسؤولة الشؤون الاقتصادية | khaled@un.org |
| | ليال عيسى | مساعدة إدارية | issal@un.org |
| | ربى أيوب | مساعدة باحث | roba_ayoub96@hotmail.com |
| | بلال فرحات | متدرب | bilal.h.farhat@gmail.com |
| **المتحدثون** | | | |
| | نزار غانم | مدير البحوث في شركةTriangle | n.ghanem@thinktriangle.net |
| | زينة جابر | باحثة في شركة Triangle | z.jaberchehayeb@gmail.com |